دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2012 – 2017

- د.حملة عزالدين، أستاذ بجامعة بليدة 2، azeddinehamla89@gmail.com
- ط.د. هالة يحياوي، جامعة العربي التبسي، hala.yahiaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ إرسال المقال: 08-11-2020...**تاريخ قبول المقال:** 24-01-2021

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة إيجاد دور هيئات الدعم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله تم وصف وتحليل دور كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمته في تحقيق الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة مقترحات، كالتالي:

- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

الكلمات المفتاحية: هيئات الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

Abstract

The study aimed to try to find the role of support agencies in supporting small and medium enterprises in Algeria, by adopting descriptive analytical methodology, through which the role of the National Agency for Investment Development, the National Agency for Youth Employment Support, the National Unemployment Insurance Fund, Microcredit, and their contribution to support for small and medium enterprises.

This study resulted in a set of proposals, as follows:

- Promotion of a legislative and regulatory framework appropriate for the activity of the SME;
- Reforming and modernizing the functioning of the labor market;
- Establishing and setting up inter-sector coordination bodies.

Key Words: Support bodies, small and medium enterprises, Alger

مقدمة

سعت الجزائر على غرار باقي الدول في الآونة الأخيرة على تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إيجاد فرص للتشغيل؛ أي توفير فرص عمل عن طريق تحسين أداء القائمة منها وتنميتها وتطويرها، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها أيضا، ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة لجأت الحكومة كآلية مستحدثة إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل: (angem, cnac, andi, ansej).

وفي ضوء ذلك يمكن طرح **التساؤل الرئيس** التالي:

فيما يكمن دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت التساؤل الرئيس مجموعة أسئلة فرعية نطرحها كالتالي:

- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كم عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ خلال الفترة 2012-2017؟
- كم عدد مناصب الشغل التي يوفرها صندوق الوطني للتأمين على البطالة **cnac** خلال الفترة 2012-2017؟
- ما هو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(L'angem)** في دعم **(PME)؟**

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف بعض هيئات الدعم المعتمدة في الجزائر للسير نحو دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحليلي لتحليل مختلف الإحصائيات المعلن عنها لهذه الوكالات.

المحور الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (L'andi)

1. نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (L'andi)

أنشئت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بتطوير الاستثمار، حيث هدفت للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ذلك لتسهيل و ترقية واصطحاب الاستثمار، وتَجسَد الانتقال من وكالة

ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:[1]

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والأسيويين منهم:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
- "أنيما"، شركات أورو متوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية وإسبانية؛
- إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.
- تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:
  - CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛
  - ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛
  - البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

2. مهام الوكالة (L'andi)

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

3. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (L'andi) لعام 2012_2017

في هذا العنصر يتم عرض وتحليل بعض إحصائيات وكالة دعم الاستثمار بالجزائر متمثلة في (عدد المشاريع الممولة، عدد مناصب الشغل المستحدثة) خلال الفترة 2012-2017 كالتالي:

الجدول رقم (01): عدد المشاريع الممولة من طرف ANDI في الفترة ما بين (2012- 2017)

قطاع النشاط / السنة	النقل	Btph	صناعات	خدمات	سياحة	صحة	زراعة	اتصالات	المجموع
2012	3864	1460	1135	955	136	80	84	1	7715
2013	2266	927	814	580	53	43	85	-	4768
2014	2324	972	928	529	88	52	86	-	4979
2015	1672	987	1126	674	113	69	132	-	4773
2016	2572	1468	2124	1176	232	134	244	-	7950
31/12/2016	2061	912	2509	1054	298	142	209	-	4676
النسبة المئوية % ما بين 2016 و2016/12/31	_5.11	_5.56	3.85	_1.22	0.66	0.08	_0.35	-	_33.04

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الممولة مابين 2012 و2013 في انخفاض وتراجع ثم يليها نوعا من الثبات مابين الفترة 2013 إلى 2015 ليرتفع عدد المشاريع الممولة في أفريل 2016 إلى 7950 ثم تتراجع عدد المشاريع الممولة من طرف (و و ط إ) في آخر شهر من نفس العام وفي جميع القطاعات تقريبا إلا قطاع الصناعات.

يعود سبب ذلك إلى أن المشاريع الممولة كانت ضئيلة جدا ولم يكن هناك إقبال من طرف أصحاب المشاريع لهذه الوكالة في تلك الفترة باستثناء ما نسبته 3.85% في قطاع الصناعات.

الجدول رقم (02): عدد مناصب الشغل التي وفرتها andi في الفترة (2012-2017)

قطاع النشاط السنة	النقل	البناء	الصناعات	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	الاتصالات	المجموع
2012	14368	26965	31482	8325	6072	2615	1108	480	91415
2013	8884	20440	29604	9168	5346	875	1281	75598	151196
2014	13583	16235	38613	8347	3301	1202	1378	_	82659
2015	8169	14218	37857	10282	6592	1735	2452	_	81305
2016	12459	32887	71362	14945	7017	2076	2895	_	143641
31/12/2016	13683	15902	94134	18119	15617	3981	3646	_	165082
%	12.24	-16.902	22.72	31.74	86	19.05	7.051	-	21.44

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

اعتمادا على الإحصائيات المنشورة من طرف وزارة الصناعة والمناجم والخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي وفرتها الوكالة كانت بنسبة 21.44% خلال الفترة أفريل 2016 إلى ديسمبر 2016، حيث حظي قطاع الخدمات بأعلى نسبة توظيف 31.74%

هذا ما يفسر أن هذه الوكالة تساعد على توفير مناصب الشغل للبلاد ما يحقق الهدف من إنشائها، لذا يجب الاستمرار في دعم الوكالة لتقوم بدورها بدعم أصحاب المشاريع.

4. دور الوكالة الوطنية l'andi في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)

من خلال ما تم عرضه يمكن إيجاز دور الوكالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[2]

- خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل وما ساعد على ذلك خاصة هو الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المقدمة من طرف الدولة؛
- ساعدت هذه الوكالة على حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ansej)

1. نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ansej)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة دائما.

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي:[3] "عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ 24 جوان 1996، تُحدَث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص الوكالة."

وتعرّف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي.[4]

2. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي على الأهداف المخولة للوكالة للقيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03_288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وقد أسندت بالمهام التالية عند نشأتها:

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمار؛

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارة عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

ومن المهام التي طرأت عليها التعديلات هي كالتالي:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات؛
- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم؛
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء...)؛
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات؛
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

كما وتسطر الوكالة لهدفين:

- تعزيز و دعم أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية.

3. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ansej) لعام 2012_2017

في هذا العنصر يتم عرض وتحليل بعض إحصائيات وكالة دعم دعم تشغيل الشباب بالجزائر متمثلة في (عدد المشاريع الممولة، عدد مناصب الشغل المستحدثة) خلال الفترة 2012-2017 كالتالي:

الجدول رقم (03): عدد المشاريع الممولة من طرفANSEJ في الفترة ما بين (2012- 2017)

قطاع النشاط / السنة	الخدمات	نقل المسافرين	الحرف	الزراعة	الصناعة	المجموع
2012	73221	17066	30977	24812	11513	157589
2013	192939	27377	68046	106075	50500	444937
2014	93893	18980	37934	37711	15761	204279
2015	101540	18980	41530	47209	20729	204279
2016	104947	18985	42513	52367	23915	229988

31/12/2016	105754	18935	42621	53488	24547	242727
%	**12.73**					

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

اعتماد على معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الممولة خلال الفترة أفريل 2016 – ديسمبر 2016 ما نسبته 12.73%؛ وهذا يدل على إقبال أصحاب المشاريع إلى الوكالة والاستثمار في مشاريعهم بدعم منها.

الجدول رقم (4): عدد مناصب الشغل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الفترة 2012-2017

قطاع النشاط / السنة	الخدمات	نقل المسافرين	الحرف	الزراعة	الصناعة	المجموع
2012	179758	40207	96638	62230	37910	416743
2013	482307	65636	203505	278036	165426	1194910
2014	222148	43268	115121	92563	50047	1194910
2015	237342	43671	123289	113858	62648	523147
2016	244235	43679	125318	124133	70007	580808
%	**57.6**					

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

اعتماد على الإحصائيات المنشورة من طرف وزارة الصناعة والمناجم والخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فإن نسبة 57.6٪ تعبر عن عدد المناصب التي وفرتها الوكالة لأصحاب المشاريع والمقاولين.

4. دور الوكالة الوطنية l'ansej في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)

يبرز دورها من خلال:[5]

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة أو مؤسسة مصغرة؛

- التنسيق المستمر بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أصحاب المشاريع) والمصالح الإدارية والمصرفية؛
- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من خلال برامج التكوين والتشغيل؛
- خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الوكالة ب:

1. التحسيس والإعلام

حصول المؤسسة على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، وفرص الاستثمار، وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

2. تكوين فكرة المشروع

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التقصي الناجع لفرص الاستثمار وكذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية أو المهنية) وقدراتكم على تجسيدها.

3. التسجيل عبر البوابة الإلكترونية

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب اقتنائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا و مؤسسته

المحور الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac)

1. نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac)

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي **(تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)** تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

تعويض البطالة: ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية من مهن الصندوق الأولى ، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:

- أكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا.
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذلك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

الإجراءات الاحتياطية

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية

- أكثر من 11.583 بطال تم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.
- دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة.

وفي إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010

جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة، وابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ

الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

2. إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac) للعام 2012_2016

الجدول رقم (05): عدد المشاريع الممولة من طرفCNAC في الفترة ما بين (2012– 2017)

قطاع النشاط / السنة	الزراعة	الحرف	البناء	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	نقل المسافرين	المجموع
2012	3398	2511	3647	4346	234	13962	9717	37815
2013	4470	3113	4202	5136	275	16260	10668	44124
2014	7458	5216	5737	7040	457	21432	11840	59180
2015	1978	1260	310	558	67	1274	7000	12447
2016	16166	11130	7909	10379	778	29526	12188	88076
31/12/2016	17513	11886	8080	10740	831	30111	12191	91352
%	**32.7**							

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

بحسب الجدول أعلاه فإنه يتضح أن نسبة 32.7% تعبر عن نسبة إقبال أصحاب المشاريع أو المقاولين إلى هذا الصندوق قصد الدعم والتحفيز.

الجدول رقم (06): عدد مناصب الشغل التي يوفرها cnac في الفترة 2012–2017

قطاع النشاط / السنة	الزراعة	الحرف	البناء	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
2012	7972	6822	12677	12492	516	30525	15055	44124
2013	10497	8289	14230	14763	592	34947	16349	99667
2014	17846	13775	18908	20453	974	45463	17961	135380
2015	4677	3250	934	1597	152	2776	20	13406
2016	39199	29328	25502	30250	1693	62091	18479	206542
31/12/2016	42322	31222	25992	31317	1813	63430	18438	214534
%	**79.7**							

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017)

بحسب الجدول أعلاه فإنه يتضح أن نسبة 79.7% تعبر عن عدد مناصب الشغل التي وفرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

3. دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME):

- يمكن القول أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يلعب دورا مهما في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل؛
- يعتبر من أهم الهيئات الداعمة في الجزائر فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'angem)

1. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'angem)

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.
تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية.

2. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

وفيما يلي مجموعة من النقاط تعبر عن أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- تنمية روح المقاولة وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم.
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز .

3. المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تتمثل المهام الأساسية لـ **ANGEM** في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية.
- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية **ANGEM**.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

4. إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'angem) لعام 2012_2017

الجدول رقم (07): عدد المشاريع الممولة من طرف ANGEM في الفترة ما بين (2012- 2017)

قطاع النشاط / السنة	الزراعة	الصناعات الصغيرة جدا	البناء	الخدمات	الحرفة	التجارة	المجموع
2012	76291	157184	36658	95256	86158	61	451608
2013	82917	182010	42612	106591	90615	217	504962
2014	95804	234401	52655	129960	108550	737	622107
2015	11246	54005	10746	25911	2248	1658	105814
2016	109779	295703	65146	161382	134195	2741	768946
31/12/2016	111351	302578	66884	164013	136746	2971	784543
%	15.59						

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم (2012-2017) الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 15.59% تعبر عن عدد القروض التي حصل عليها أصحاب المشاريع من طرف وكالة تسيير القرض المصغر في الفترة أفريل 2016- ديسمبر 2016 وهي نسبة جيدة تعبر عن مدى الإقبال إلى هذه الوكالة.

5. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'angem) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME):

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- المساهمة في خلق فرص للتشغيل الذاتي للطاقات البشرية غير المستغلة؛
- إتاحة التسهيلات المصرفية؛
- منح قروض دون فوائد؛
- دعم وتقديم الاستشارة والمرافقة في الأنشطة؛
- ضمان متابعة أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم وقت الحاجة بتنفيذ مشاريعهم؛

- القيام بعلاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة لتمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

تم في هذه الدراسة إلقاء الضوء على هيئات الدعم الحكومية كأحد الآليات التي انتهجتها الجزائر لإنشاء ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من جهة وكآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، وقد حققت نجاحاً نسبياً بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة والكم الهائل من مناصب الشغل التي وفرتها، إلا أنها تظل كتجربة حديثة للجزائر مقارنة بالتجارب العالمية تتعرض إلى بعض العوائق، لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل، ورغم هذه الحلول يبقي هناك جهد ينتظر الحكومة الجزائرية لتطوير هذا النوع من المؤسسات، ومما تقدّم يمكن الإشارة لبعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم بشكل أو بآخر في تطوير هذه المؤسسات والنهوض بها، نذكر منها:

- تعزيز أكثر موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.
- تعميم الثقافة التسييرية لدى المستثمرين.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل.
- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

الهوامش

1. www.andi.dz
2. صالحي صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛ ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، إشكالات وأفاق التنمية، جامعة الدول العربية بالقاهرة، 18 - 22 جانفي 2014، ص ص: 172-173.
3. المادة:01 من المرسوم التنفيذي رقم 96_296 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص: 12.
4. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96_296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 12.
5. www.ansej.dz
6. بن أشنهو فريدة، نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة للنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص: 100.
7. www.cnac.dz
8. إبراهيم خملة، دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص: 96.
9. www.angem.dz
10. واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر، ص ص: 30-31 للإطلاع: http://www.thesis.univ-biskra.dz/1073/7

قائمة المراجع

1. صالحي صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، إشكالات وأفاق التنمية، جامعة الدول العربية بالقاهرة، من 18 إلى 22 جانفي 2014.
2. المادة:01 من المرسوم التنفيذي رقم 96_296 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
3. بن أشنهو فريدة، نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة للنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، 2013.
4. إبراهيم خملة، دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017.
5. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2012.**
6. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2013.**
7. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2014.**
8. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2015.**
9. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2016.**
10. **Bultin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ,2017.**